

## الطلب على العمل ومحدداته في الجزائر -دراسة قياسية-

من

بن قانة إسماعيل

أستاذ

جامعة قاصدي مرباح- ورقلة

الجزائر

### ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة المحددات والعوامل التي تحكم الطلب على العمل وفقا لآراء وأفكار منظري الفكر الاقتصادي لاستنتاج أنموذج أو دالة كلي (ة) قياسي (ة) نظري (ة) يمكن تطبيقه (ها) على حالة الجزائر ومن ثم الانطلاق من خلاله (ها) لتحليل وتفسير هذه الظاهرة وانعكاساتها على أداء الاقتصاد الكلي الجزائري وكذا التوازنات الكبرى فيه. وقد خلصت إلى وجود العديد من المحددات النظرية وكذا التي تميز بها الاقتصاد الجزائري حيث تم استخدامها لبناء دالة كلية يتم الرجوع إليها في التنبؤ بمستقبل الطلب على العمل في الجزائر وعلاقته بالسياسات الاقتصادية المطبقة.

### الكلمات الدالة :

الطلب على العمل – المحددات- أنموذج قياسي كلي- الدول النامية- الاقتصاد الجزائري- التنبؤ- النظرية الاقتصادية الكلية- الصدمات- السياسات الاقتصادية.

### Abstract:

This paper tray to study a determinants of demand for labour by different ideas of the economic leaders for conclude a econometric theory model or function my be for Algeria, then analyze and explain this phenomenon with its reflects on economic Algerian preferment and their a greats equilibriums.

This study conclude there are a lot off theory and Algerian determinants of demand for labour witch use for build a macroeconomic function used for forecasting the demand in Algeria and it relationships with applicated economic policies

### Keywords:

Demand for labor – Determinants- Model macro econometric - Underdevelopment Countries Economic Markets -Algerian economic - Forecasting - Global Economic Theory - Chocks Economic Polities.

ت تعاني جل دول العالم طلبا متزايدا على العمل من مواطنيها بات يهدد تماسكها واستقرارها خاصة في الدول النامية، لما ينتج عنه من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى، ثم الجانب الاقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية تصنف ضمن الطاقات المعطلة؛ بينما الاستغلال الأمثل له من شأنه أن يدفع عجلة التنمية إلى الأمام للخروج من أزمة الفقر والتخلف التي تميز هذه الدول.

ومما زاد الأزمة استفحالا اتساع هوة الاختلالات الهيكلية لاقتصادياتها. مما استدعى الشروع في سلسلة من الإصلاحات غالبا ما تفرضها مؤسسات التمويل الدولية قصد إنعاش اقتصادياتها من جديد، في إطار سياسات انكماشية تركز على إدارة الطلب الكلي، وترشيد الإنفاق العام. الشيء الذي سينتج عنه بالضرورة تراجع حجم الاستثمارات العمومية، ومحاولة تخلص الدولة من وظائفها المؤثرة في خلق مناصب الشغل، خصوصا وأن جلها كان يوفرها القطاع العام على الأقل لحالة الجزائر. لعل من بين الأسباب الموضوعية التي أدت إلى زيادة الطلب على العمل بالجزائر زيادة حجم السكان وتبني برنامج التعديل الهيكلي الذي تم بموجبه تنازل الدولة عن المؤسسات العمومية لفائدة القطاع الخاص فانجر عنه تسريح أعداد هائلة من العمال زاد من نسب البطالة.

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية توسعية، عيّر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.31% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003.

فبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاز سياسة مالية تنموية منظرية كينزيا، تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وفي إطار تخفيض الطلب المتزايد على العمل اتخذت السلطات الجزائرية منحنيين، أولهما توفير العديد من مناصب الشغل سواء كانت دائمة أو مؤقتة وثانيتهما تشجيع إستراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال منح قروض مختلفة لعديد الفئات بواسطة العديد من الهيئات الوطنية المساعدة لذلك مثل : ANSEJ-ANGEM-CNAC-ANEM.

### إشكالية الدراسة وفرضياتها:

1. تحاول الدراسة الإجابة عن مستقبل الطلب على العمل في الجزائر في المدى القصير والمتوسط بناء على محدداته؟ وما هي انعكاساته وانعكاسات السياسات الاقتصادية عليه وكذا دوره في التوازنات الكبرى للاقتصاد؟ لتفكيك جوانب هذا التساؤل المحوري و التدقيق في جزئياته الأساسية، ارتأينا طرح هذه التساؤلات الفرعية:
  1. تعددت المدارس الاقتصادية واختلفت الرؤى باختلاف المبادئ والعصور حول ظاهرة الطلب على العمل والمحددات التي تحكمها، فما هو فحوى هذه الاختلافات والرؤى وفق تسلسلها الزمني؟
  2. هل يمكن وضع نموذج أو دالة للطلب على العمل جامعة لمختلف المحددات والعوامل المتحركة فيه يمكن تطبيقها على حالة الجزائر فيما بعد كدراسة حالة؟
  3. كيف نستخدم هذا النموذج أو الدالة في التنبؤ بالطلب على العمل ومن تم انعكاساتها على السياسات الاقتصادية المطبقة وتجربة الصدمات عليه في حال حدوث أزمات داخلية أو خارجية تحدث للاقتصاد؟
- استندنا لحل هذه الأسئلة إلى مجموعة فروض تتلخص في:
- أ - افتراضنا لوجود اختلافات عميقة وأخرى طفيفة بين المدارس الاقتصادية وأصحاب التيارات حول ظاهرة الطلب على العمل متأثرة بالزمان والمكان الذي تواجدها فيه.
  - ب - إمكانية استنتاج أنموذج أو دالة مكونة من الطلب على العمل ومحدداته القابلة للقياس كمتغيرات حيث كيفها فيما بعد مع حالة الاقتصاد الجزائري بالنظر لخصوصياته.
  - ت - هناك انعكاسات متبادلة (feed-back) بين الطلب على العمل والسياسات الاقتصادية في الاتجاهين، كما أن الصدمات الاقتصادية من الداخل أو الخارج يكون لها الأثر في ارتفاع أو انخفاض الطلب على العمل ولعل الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة أفضل برهان على ذلك.

### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- أ- تبيان المحددات والعوامل المتحركة في الطلب على العمل من جانب نظري أو حسب دراسات تطبيقية سابقة؛
- ب- معرفة مدى ملائمة هذه المحددات أو العوامل في الطلب على العمل في الجزائر واستنباط أخرى خاصة بالحالة الجزائرية في حال إن وجدت؛
- ج- محاولة نمذجة قياسية للطلب على العمل في الجزائر، لاستخدامها في استشراف مستقبله؛
- د - دراسة انعكاسات السياسات الاقتصادية وكذا اثر الصدمات التي قد تؤثر على الطلب على العمل في الجزائر أو حتى على محددها.

## أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة في كونها تحيطنا برؤية شمولية عن أهم المحددات النظرية المتحركة في الطلب على العمل من الكلاسيك والى آخر النظريات والدراسات ذات العلاقة، ثم عن حالة الطلب على العمل في الجزائر من سنة 1970 وإلى غاية 2004 - ماهي وضعيتها؟- في تحليل وتفسير مستفيض ثم محاولة استشراف مستقبله في ظل الظروف الراهنة والمستقبلية التي تنتظره قصد رسم الأطر والسياسات الواجب الأخذ بها للتحسين من وضعيته.

## المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة :

لجأنا في هذا البحث إلى استعمال **المنهج المتكامل في البحوث التطبيقية**، ذلك أن هذا المنهج يستند إلى حقيقة وجود ارتباط وتلازم بين الإطار النظري للبحث وبين الواقع التطبيقي له ويتيح لنا تحقيق العمق باستخدام **المنهج التاريخي** والشمول باستخدام **المنهج الوصفي التحليلي** والتوازن باستخدام أدوات التحليل الإحصائي التي تمكن من : تجنب التحيز، تحليل النتائج وتفسيرها إحصائيا، تقدير التفاعل بين المعاملات وتقدير الخطأ التجريبي (بختي، 2005: 15). يستمد البحث بياناته من مؤشرات الوكالة الوطنية للتشغيل، تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وزارة التشغيل والتضامن الوطني، وزارة العمل والضمان الاجتماعي والنشرات التي يصدرها الديوان الوطني للإحصائيات وغيرها من الهيئات التي نشير إليها في المصادر والملاحق.

## الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات غير القياسية التي تناولت موضوع الطلب على التشغيل في الجزائر أو بعضا من أجزائه أو قطاعاته، ولعل من أكثر الدراسات التي تناولت هذا الموضوع (بالعربية) نجد:  
**أ- دراسة بوصافي كمال (حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية)**، وهي أطروحة دكتوراه دولة بمعهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2006. وهي تهدف إلى (بوصافي، 2006: 04):  
 البحث في الآلية التي تحكم سوق العمل على المستوى الكلي في الجزائر وفيما إذا كانت السياسة الاقتصادية المتبعة خلال فترة الإصلاحات بما فيها سياسة الإنعاش الاقتصادي تتوافق و هذه الآلية أم على العكس تزيد من اختلالها و تفاقم حدتها مما يعكس سلبا في الأخير على مستوى التشغيل.

وخلصت إلى أن:

- ✓ السياسة الاقتصادية الظرفية المطبقة في سنوات التسعينات صاحبها في المقابل تقلبات كبيرة في البطالة الظرفية وقد استمرت هذه الحالة حتى مع بداية الإنعاش الظرفي للاقتصاد ؛
- ✓ لا تكفي المقاربة الإحصائية، لوحدها لمعرفة الأسباب التي تجعل البطالة تتطور بشكل متطايير ولا الأسباب التي تجعل البطالة في الجزائر تتجه اتجاه طرديا مع النمو الاقتصادي، دون الرجوع للتحليل الاقتصادي .
- ب- دراسة شفير أحمين **(الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على البطالة والتشغيل: حالة الجزائر)**، وهي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2000 / 2001 تهدف إلى:
  - \* عرض أهم النظريات الاقتصادية حول البطالة والتشغيل ؛
  - \* إعطاء نظرة عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على البطالة والتشغيل؛
  - \* مقارنة وضع البطالة والتشغيل في الجزائر مع كل من المغرب وتونس. وخلصت إلى (شفير، 2001 : 225):
  - اختلفت النظريات والأفكار الاقتصادية حول التشغيل والبطالة إلا أنها لم تخرج عن فكرين أحدهما رأسمالي اقتصادي وأحدهما اشتراكي له ميول اجتماعية؛
  - محدودية إستراتيجية برامج التعديل الهيكلي وضعف نتائجها، فهي تؤدي إلى ركود اقتصادي يندز بانفجار اجتماعي وسياسي في البلدان التي طبقتها من الدول النامية ؛
  - مسألة مكافحة البطالة تتطلب نظرة أكثر شمولية، فخلق فرص التشغيل مرتبط بتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة لا تتم سوى بدفع الاستثمار المنتج وتطوير مهارات القوى العاملة ؛
  - مسألة مكافحة البطالة لا تتم سوى بربط الجانب الاقتصادي بالجانب الاجتماعي، وكذا بفتح المجال الديمقراطي الواسع للمشاركة والمشاركة، وهذه هي مهام القوى الاجتماعية المنتجة والحريصة على بناء دولة مستقلة وعصرية.
- ج- دراسة كلو مهدي **(الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة :دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة و شهادة دراسات جامعية تطبيقية دفعات 1990.1991.1992.1993)** وهي رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2002 / 2003 تهدف إلى:
  - 1- محاولة التعرف على ميكانيزمات التي تتحكم في تسيير آلية سوق شغل حملة الشهادة العليا ومدى نجاعة سياسة التكوين العالي التي تنتهجها الوزارة المعنية التي يمكننا أن نلاحظ جزء منها من خلال عملية إدماج خريجي التعليم العالي.
  - 2- محاولة إعطاء جزء قليل من الأهمية لظاهرة بطالة حملة الشهادات العليا.
 وخلصت إلى أن (كلو، 2003: 216) :
  - 1- سوق العمل في الجزائر لم يكن يوما يساير أو يسير وفق نظرية معينة وهذا بعد القيام بوصفه و تحليله، خصوصا من خلال الإجراءات التي كانت تقريبا كلها سياسية أكثر منها اقتصادية التي مست هذا الأخير.

2- لم نتوصل إلى إيجاد نظرية تمكنت من تفسير البطالة من خلال إسقاطها على سوق الشغل في الجزائر على اختلاف أسس تفسير البطالة عند هذه النظريات و الأفكار.

3- انعدام علاقة بين سياسة التعليم العالي و ما يتطلبه الاقتصاد الوطني من يد عاملة مؤهلة غير من وظيفة التعليم العالي من إمداد هذا الأخير بما يتطلبه من كوادرات إلى تخريج أكبر قدر ممكن من حملة الشهادات العليا على اختلاف تخصصاتهم دون معرفة متطلبات الاقتصاد الوطني المتمثل في مختلف المؤسسات.

## 2. الإطار النظري : الأسس النظرية للطلب على العمل

### 2-1- محددات الطلب على العمل

تعتمد دراسة سوق العمل الذي يعرف أنه ذلك المكان الذي يلتقي فيه عرض العمل (الآتي من الفئة النشيطة) والطلب (الآتي من المستخدمين) أين يحدد نظريا حجم الشغل والأجر التوازني (Abraham frois, 1998: 199) حيث تعتبر أحد أهم اختلالاته، هذا الاختلال الناجم عن عدة عوامل، حاولت عدد من النظريات و الأفكار و التحاليل إعطاء تفسير له أو لأسباب حدوثه و ظهوره، بدءا بالتحاليل التقليدية و وصولا إلى التحاليل أو الأفكار الحديثة التي ظهرت في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، لهذا سنحاول تقديمها حسب تسلسلها الزمني.

### أولا- في النظرية الكلاسيكية Classics :

إن الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي هو تابع (دالة) متناقص (ة) لمعدل الأجر الحقيقي، بمعنى أن أصحاب المؤسسات لا يطلبون عمالا جدد إلا في ظل انخفاض الأجور الحقيقية، وهذا يعني بأن الطلب على العمل من المنتجين ذو علاقة عكسية مع معدل الأجر الحقيقي (بربيش، 2007: 81). هذا الاتفاق العام لا ينفي وجود بعض الاختلافات بين الاقتصاديين الكلاسيك

فقد اعتبر آدم سميث (Adam Smith) أن المصدر الأساسي للثورة هو العمل (المحجوب، 1971: 08) وقام بإعطاء عدة تقسيمات للعمل فحسبه نجد هناك العمل المنتج وغير المنتج، العمل البسيط والمعقد، ويرى من خلال نظريته للأجور أن الأجر ناتج عن العمل أو التعويض الطبيعي له وارتفاع الأجور يحفز على العمل وزيادة الإنتاجية.

أما جون باتيست ساي (J. B. Say) فيرى من خلال قانونه للمنافذ أنه على المستوى الكلي لا مجال للخوف من البطالة حيث أن هناك تشغيلا كاملا يبدأ بنقص في التشغيل (وهي حالة البطالة) عندما يزداد العرض عن الطلب، مما يؤدي إلى التخفيض في الأجور فترتفع الأرباح تلقائيا ثم يتبعه الطلب الكلي على المنتجات حتى يتحقق التشغيل الكامل.

**نتيجة:** نستخلص من هنا أنه عند افتراض وجود المنافسة التامة يكون الطلب على العمل تابع للأجر الحقيقي وذلك كما يلي (صخري، 2005: 273):

$$W/P = MP \quad \text{أي} \quad W = P \cdot MP$$

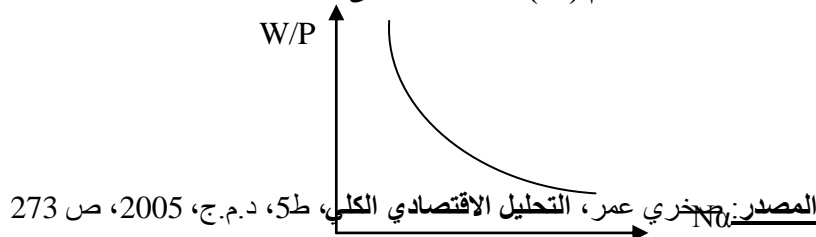
حيث:  $P$ : المستوى العام للأسعار،  $W$ : الأجر الحقيقي (الاسمي)،  $MP$ : الإنتاجية الحدية للعمل،  $W/P$ : الأجر الحقيقي،

وعليه فإن حجم الإنتاج الكلي يتحدد عندما تتساوى التكلفة الحدية الحقيقية (الأجر الحقيقي) مع الإنتاجية الحدية للعمل، ومن ثم يصبح الطلب على العمل ( $N_d$ ) تابع لمعدل الأجر الحقيقي ( $W/P$ ) أي:

$$N_d = f(W/P)$$

بميل سالب ويمكن تمثيله على النحو التالي:

شكل رقم (01): دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك



### ثانيا- عند الماركسيين Marksians:

عرف ماركس مفهوم القيمة وارتباطه بالعمل، كما فرق بين عدة مفاهيم كيبين العمل الملموس والمجرد، العمل البسيط والعمل المركب، ومن الرأس مال الثابت والمتغير وانتقد الكلاسيك من خلال الرأسمال الذي يعطي للعامل أجرا مقابل قوته \* أو قدرته على العمل وليس مقابل العمل، وقد أستنتج أن معدل فائض القيمة هو النسبة بين فائض القيمة (أو العمل المأجور) ورأس المال المتغير أي:

\* **قوة العمل:** هو مجموع القدرات العضلية والعقلية المتوفرة في جسم الإنسان وفي شخصيته الحية التي يستعملها لإنتاج حاجات نافعة.

$$\delta = \frac{\text{Sur travail}}{\text{Travail nécessaire}} = \frac{m}{V} \text{ أي: } m = \delta V$$

كما استنتج أن معدل الربح الرأسمالي ينتج وفق العلاقة التالية:

$$R = m/V + C = \delta V / C + V$$

حيث:  $C$ : تمثل رأس مال الثابت،  $m$ : تمثل القيمة المضافة (فائض القيمة)،  $V$ : تمثل رأس المال المتغير،  $r$ : يمثل معدل الربح.

كما رفض ماركس قانون المنافذ لـ (J. B. Say) وأعطى تبريراته لذلك وانتهى إلى أن سوء توزيع القوى الشرائية هو السبب الرئيسي لكل اضطراب اقتصادي من خلال استأثر الرأسماليين واستغلالهم لجهد العمال، مما يؤدي إلى انخفاض استهلاكهم (وهم الطبقة الغالبة في المجتمع) بسبب دخولهم المنخفضة، مما يؤدي إلى عدم التوازن بين الاستهلاك والإنتاج فتحدث الأزمة.

إن العمود الأساسي في تحريك حجم التشغيل عند المدرسة الماركسية يتمثل في حجم الاستثمارات فزيادتها تؤدي إلى زيادة فرص التشغيل وتعمل على خلق مناصب شغل جديدة وعليه فإن:

$$N_{dt} = f(I_t)$$

ثالثا- عند النيوكلاسيك *Neoclassic*:

تقتض هذه النظرية أن حركة الأسعار مرنة في كلا السوقين، وهي التي تعادل آليا التوازن والتشغيل الكامل لعمول الإنتاج. في إطار فرضيات هذه النظرية، لا يوجد إلا نوعين من البطالة: البطالة الإرادية عندما يرفض طالبوا العمل، العمل من أجل أجر خد في السوق و هو لا يرضيهم، لأنه حسب رأيهم ضعيف و يفضلون التسلية من جهة هذه البطالة الإرادية الدائمة لا يمكن أن تنجم إلا من اختلال في آليات سير سوق الشغل، كتدخل النقابات العمالية مثلا. والبطالة الانتقالية الناتجة عن المدة اللازمة لتلائم (توافق) العرض مع الطلب من جهة أخرى.

تبحث هذه النظرية في تفسير البطالة الإرادية أساسا، والتي مصدرها الفرد الذي لا يرغب في العمل لأنه يرى أن الأجر المعروض ضعيف و لا يرقى إلى طموحه، لذلك فهو لا يرغب في مثل هذا العمل، و يفضل أن يبقى بطالا في انتظار فرصة أخرى مناسبة. وتنتقل في تفسيرها لسوق الشغل من خمسة فرضيات أساسية تحدد عبرها إطار هذا الأخير (Duthil, 1994: 12):

الذرية (*atomicité*)، التجانس، حرية الدخول والخروج الشفافية والحركة

لهذا يمكن القول أن النموذج النيوكلاسيكي ضعيف من عدة جوانب لتفسير آلية سير سوق الشغل. وبعد فشل النظرية النيوكلاسيكية في إعطاء تفسير قوي لظاهرة البطالة، تقاعقت هذه الأخيرة في المجتمع الرأسمالي وأحدثت اضطرابات كبيرة فيه. هذا ما دفع بعض المفكرين إلى البحث في إيجاد تفاسير أخرى لهذه الظاهرة، وكان أحد هؤلاء ج.م. كينز (J.M. Keynes)، الذي جاء بنظرية جديدة قلبت الموازين بصفة شبه كلية، وأخذت اسمه.

رابعاً- عند الكينزيين *Keynesians*:

لخص كينز موقفه من النظرية الاقتصادية الكلاسيكية في التشغيل فكان يرى أن حجم التشغيل يتحقق عندما تتساوى المنفعة الحدية للعمل والأجر الحقيقي له، أما البطالة فتعود إلى رفض اليد العاملة التخفيض من الأجور الاسمية. كما ألح كثيرا على تدخل الدولة في الاقتصاد لتفعيل الطلب عن طريق السياسات النقدية، المالية والموازناتية، وقد نجحت أفكاره إلى حد كبير من خلال كتابيه الشهيرين \* . وطبقت باتقان في عدة دول حتى بداية سنوات السبعينيات مثل: استراليا، كندا، السويد، والو.م.أ. وكغيرها من النظريات لمن تسلم من انتقادات بعض الاقتصاديين خاصة الكلاسيك أمثال فريدريك فونجيك وجاك روبيف (Angelopoulos, 1978:178). والخلاصة أن كينز لم يختلف مع سابقيه من الكلاسيك في اعتبار أن الطلب على العمل يتحدد وفقا لمعدل الأجر الحقيقي أي:

$$N_{dt} = f(W/P_t)$$

خامسا- عند الكينزيين الجدد (*New Keynesians*):

هذا التيار الذي يمثل مجموعة الاقتصاديين الذين كانت أفكارهم عبارة عن خليط من أفكار الكينزيين والكلاسيكيين الجدد وقد كانت مساهماتهم في سوق العمل من خلال الطلب على العمل في:

\* نموذج هارود - دومار (*Harrod - Domar*):

لقد وجد ج. هارود سنة 1939م ثم من بعده أ. دومار سنة 1946م أن شروط توازن النموذج الكينزي لا تتحقق إلا في المدى القصير، بينما في المدى الطويل لا يمكن ذلك\*\* وقد أعتمد على فرضيات كينز، إلا أن هارود أدخل متغيرة جديدة متمثلة في تطور حجم السكان وهو ما يعرف بمعدل النمو الطبيعي.

\*- كتاب "النظرية العامة في التشغيل، الفائدة والنقد" وكتاب "النظرية العامة للتشغيل".

\*\* - وهو ما أخبره كينز نفسه حينما قال: "كلنا سنموت في المدى الطويل...."

أظهر الاقتصاديان من خلال نموذجها الديناميكي أن الطلب على العمل يتعلق بالإنتاج وفق العلاقة التالية

$$N_{dt} = u \cdot Y_t \quad : (Abraham. Frois 1998:p.199)$$

حيث:  $Y_t$ : تمثل الإنتاج الكلي،  $u$ : تمثل معامل اليد العاملة

$$N_{dt} = f(y_t) \quad : \text{ولأن الإنتاج يمثل الدخل الكلي وعليه فإن:}$$

\* نموذج جون هيكس (J. Hicks) :

رأى هيكس (Modigliani, 1944:p.21) بأن الطلب على العمل يكون في حالة وجود قطاعين، قطاع لصناعة السلع التجهيزية وآخر لصناعة السلع الاستهلاكية ويمكن نمذجة ذلك وفق الدوال التالية :

$$\begin{aligned} I_t &= f(N^d_i) \\ C_t &= f(N^d_c) \\ W_t &= P_i \cdot f(N^d_i) \\ W_t &= P_c \cdot F(N^d_c) \\ N^d &= N^d_i + N^d_c \end{aligned}$$

حيث:  $I_t$ : تمثل حجم الاستثمار،  $N_i$ : التشغيل في صاف السلع التجهيزية

$C_t$ : حجم الاستهلاك،  $W_t$ : نسبة الراتب النقدي.

$N^d_i$ : سعر السلع الاستثمارية،  $N^d_c$ : التشغيل في صناعة السلع الاستهلاكية

$N^d$ : التشغيل الكلي،  $P_i$ : سعر السلع الاستثمارية،  $P_c$ : سعر السلع الاستهلاكية.

\* نموذج فرانكو مودقيلياني (F. Modigliani):

يرى مودقيلياني (Modigliani, 1944: 21-28) في نموذجه القريب من نموذج هيكس أن دالة الطلب على العمل يمكن تمثيلها على النحو التالي:

$$\begin{aligned} W &= P \cdot f(N) \\ Y &= f(N) \end{aligned}$$

حيث:  $N$ : تمثل التشغيل،  $W$ : تمثل نسبة الأجر النقدي

وفي الحالة العامة:  $W = a \cdot W_0 + b \cdot P \cdot f(N)$

حيث إذا كان:  $b = 0$  و  $a = 1$  فإن:  $W = W_0$  يعني الرجوع لحالة كينز

$b = 1$  و  $a = 0$  فإن:  $W = W_0$  يعني الرجوع لحالة الكلاسيك

علما أن:  $W_0$ : تمثل نسبة الأجر النقدي الأدنى.

سادسا- عند الكلاسيك الجدد *New classics*:

اهتم تحليل النيوكلاسيك بنظريات التنمية المشتقة من الفكر الكينزي فكانت نماذجهم خاصة وموجهة لاقتصاديات دول العالم الثالث ومن أبرز روادهم: آرثر لويس، روبرت سولو، وليام فيليبس، وغيرهم وقد اعتبروا أن دالة الطلب على

العمل تابعة للأجر الحقيقي أي:  $N_d = f(W/P)$

إلا أن لكل واحد منهم استنتاجاته الخاصة في ذلك نستعرضها فيما يلي:

\* منحني فيليبس (A. W. Philips):

اهتم فيليبس بتحليل سوق التشغيل الخاص بالاقتصاد الانجليزي في الفترة ما بين 1957-1961م واستطاع أن يتوصل سنة 1968م إلى ما يعرف حاليا بمنحني فيليبس (Geredau, 1988: 35-37) وهي العلاقة التي تجمع بين معدلات تغير الأجور الاسمية ومعدلات تغير البطالة.

هذه العلاقة متناقضة غير خطية، فإذا حدث تغير طفيف في معدل البطالة (أي: اللاشغل) يصحب ذلك تغير أكبر

في معدلات الأجور الاسمية ( $W$ ) (أي التضخم) وقد كان هذا التفسير واقعا في تلك الفترة في بريطانيا فلما كان العمل

متوفرا والبطالة منخفضة كان هناك اتجاه نحو الارتفاع في الأجور النقدية والعكس.

اعتمد التفسير الأساسي لمنحني فيليبس على تحليل سوق العمل فإذا كان هناك مرونة في الأسعار والأجور، كان

هناك فائض في عرض العمل يؤدي للضغط على قبول العمل بنمو منخفض في الأجور.

أما إذا كان هناك فائض في الطلب على العمل تكون المؤسسات مجبرة على دفع أجور مرتفعة ويعبر عن ذلك

بالمعادلة التالية:

$$W_t = a + b \cdot U^{-1}_t$$

حيث:  $W_t$  و  $U_t$ : هما معدلي التغير في الأجور والبطالة على التوالي.

\* نموذج روبرت سولو (R. Solow) :

اهتم سولو (أوصولو) بإيجاد حلول للمشاكل التي تلقاها " هارود" في نموذجه والمتمثلة في عدم استقرار النظام

الرأسمالي حيث احتفظ بأهم فرضياته ووصل من خلال بحثه إلى استنتاجات متعددة نذكر منها:

- ❖ أن اليد العاملة المعروضة تنزايد بصفة ثابتة من أجل الوصول إلى التشغيل الكامل ؛
- ❖ مخزون رأس مال المجتمع يؤدي حتما إلى تشغيل كل اليد العاملة المتاحة بمجرد معرفة قيمته وكذا قوة العمل ؛



❖ تتحدد دالة الإنتاج بعوامل رأس المال والعمل والتي منها يمكن الوصول إلى الادخار الذي يستثمر في المستقبل من الإنتاج الإجمالي.

**\* نموذج لويس آرثر (A. W. Lewis):**

يعتبر هذا النموذج الذي يسمى كذلك بالنموذج المزدوج (أو الثنائية Dualisme) بمثابة النموذج الأكثر واقعية للعالم المتخلف لأن التنمية تعتمد على العدد الهائل من العمال المتواجدين في دول العالم الثالث بصفة عامة (شعباني، 1997: 76).

وقد اعتمد في نموده أساسا على بعض الأفكار الكلاسيكية (خاصة أفكار ريكاردو) وكانت فرضية لويس الأساسية تتمثل في العرض غير المحدود لليد العاملة في ظل وجود قطاعات اقتصادية ثنائية التركيب: إما زراعية تقليدية أو صناعية متطورة.

ربط لويس أثر هذه الاقتصاديات بالعدد الكبير من سكانها الذي يعتبره عاملا مساهما في العملية الإنتاجية خاصة اليد العاملة التي تتحول من القطاع الصناعي المتطور إلى القطاع الزراعي التقليدي نتيجة إدخال التقنيات الحديثة على القطاع المتطور والذي يكتف من رأس المال من أجل الإنتاج الخاص بالتصدير، فكان "لويس" يرى أنه توجد علاقة شبه مكاملة بين القطاعين خاصة في امتصاص اليد العاملة.

وعليه فإن الطلب على العمل حسبه سيكون مرتبط بمدى إدخال التقنيات والتكنولوجيات الجديدة على القطاعات الاقتصادية.

**سابعا - نظريات أخرى للطلب على العمل**

وضعت أزمة 1929 حدا لتحاليل وتفسيرات النظرية الأولى بعد نقشي البطالة بصفة مروعة في أوروبا، وأزمة 1973 وضعت الثانية في قفص الاتهام.

سمحت هذه الوضعية بظهور نظريات أخرى حاولت أو تحاول إعطاء تفسير لهذه الاختلالات لكن هذه المرة مستبعدة عن قاعدة أن سوق الشغل وحدة متجانسة، وبالتالي التخلي عن الصبغة الكلية والتوجه نحو الصبغة الجزئية محاولة التركيز مرة على جانب الطلب و مرة أخرى على جانب العرض. هذه التفسيرات مبنية على أسس ومعايير خاصة تمكن من إعطاء تفسير لاختلال سوق الشغل المتمثل أساسا في ظاهرة البطالة.

**1- نظريات ذات توجه جزئي :**

**أ- نظريتي رأس المال البشري و البحث عن العمل :**

قام ج. س. بيكر (G.S. Becker) سنة 1964 بإعطاء تحليل جديد لتفسير اختلال سوق الشغل المتمثل في البطالة، حيث انطلق من فكرة معارضة الفرضية الثانية للنظرية النيوكلاسيكية التي تعتبر أن العمل متجانس. ركز بيكر في تحليله على الجانب التعليمي أو المستوى التعليمي لطالب الشغل في تفسيره لهذا الاختلال. وقام قبله س. ستيغلر (S. Stigler) سنة 1962 بإدخال فكرة جديدة لتفسير نفس الظاهرة منطلقا من نقد الفرضية الرابعة للنظرية النيوكلاسيكية التي تقول أن هناك معلومة كاملة يمتلكها الأعوان الاقتصاديين حول سوق الشغل، حيث يقترح تحليل مبني على أساس مدة البحث عن الشغل من طرف طالبيه.

**1-أ- نظرية رأس المال البشري :** ظهرت نظرية رأس المال البشري في بداية الستينيات أمام ظاهرة مزدوجة :

- عدم قدرة دوال الإنتاج التقليدية التي تقدر العمل من جانب كمي فقط على تفسير التنمية: (VERNIERES, 1982: 35-37)

- الصعوبات التي واجهتها المقاربات النيوكلاسيكية الخاصة بسوق الشغل لتفسير التباين في الأجور التي ذكرها (E. F. Dennison) في كتابه (the source of growth in the USA) (VERNIERES, 1982: 62).

اعتمدت نظرية رأس المال البشري على ثلاث (03) فرضيات أساسية:

- ✓ كل استثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد ؛
  - ✓ كل استثمار في رأس المال البشري يستلزم نفقات، و منه فإن الاستثمار لا يتحقق إلا إذا توقع الفرد أنه سيحصل من خلاله على ربح يعوضه نفقاته التي يفترض أن تكون نقدا ؛
  - ✓ الطلب على التعليم مرتبط بمتطلبات المؤسسات، مع ترك التنظيم و الضبط للسوق (DUTHIL, 1982: 71)
- تعتبر هذه النظرية أولا و قبل كل شيء نظرية عرض للعمل، حيث تنتظر إلى جانب العرض للعمل فقط، مهمة جانب رب العمل. لهذا تعتبر من النظريات الجزئية التي تفسر سوق الشغل (DUTHIL, 1982: 73-74). كل فرد يستثمر في تكوين نفسه و التعلم لأنه يتوقع الحصول على أجر جيد عن طريق تلاؤمه - أي الفرد مع تكوينه - مع الطلب على العمل.
- تحاول نظرية رأس المال البشري إيجاد تفسير واضح لظاهرتين في آن واحد، هما : اختلاف الأجور و تطور البطالة، وباعتبارها تحليل مفسرا للبطالة، و بما أن كل فرد يعتبر مكونا لرأس مال في التكوين و التعلم، فإن النظرية تفترض أن هناك أشخاصا ليس لديهم تكوين أو تعليم، و هو ما يؤدي إلى خلق نقص في رأس مالهم البشري، حيث لا يستطيعون التوافق مع الطلب على العمل، و النتيجة هي أنهم سيكونون في حالة بطالة.

**ب-2- نظرية البحث عن العمل :**

تسعى هذه النظرية إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل و المتمثلة في:

- تواجد بطالة و عروض عمل غير مشغولة ؛
  - الحفاظ على تضخم مرتفع رغم وجود بطالة مرتفعة ؛
  - تباين كبير في توزيع الأجور مصحوبا بتنوع كبير في تقسيم الأعمال (DUTHIL, 1982:63) .
- معتمدة على أربعة فرضيات:

- ❖ نقص المعلومات، حيث أن كل بطل يبحث عن العمل الأحسن أجرا، والمشكل أنه لا يعلم ما هو الأجر الأحسن، لأن الأجور المقترحة من طرف المؤسسات تتغير من مؤسسة لأخرى.
- ❖ كلما كانت مدة البحث في سوق الشغل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع الحصول عليه مرتفعا.
- ❖ للأفراد بدون عمل إمكانية تحصيل كمية كبيرة من المعلومات و عدد هائل من الاتصالات بالموظفين (أرباب العمل) مقارنة بالعمال الذين يشغلون منصب عمل، حيث تعتبر البطالة من هذه النظرة استثمارا.
- ❖ تحصيل المعلومات حول الأجور و مناصب الشغل مكلفة (GRANGEAS, 1993:51) .

وتخلينا عن فرضية أنية التعديلات التي يقوم بها السوق ورفضاً للفرضية الأساسية للنموذج النيوكلاسيكي لسوق الشغل المتمثلة في وجود معلومات كافية خاصة بمناصب العمل و الأجور، تبحث نماذج البحث عن العمل في إثبات وجود البطالة الاحتكاكية، الهدف إظهار محددات هذه البطالة (GRANGEAS, 1993:51). تركز هذه النظرية اهتمامها في التفسير الجزئي لعدم التوازن الملاحظ في سوق الشغل وخاصة المشكل المتعلق بمدة البطالة (DUTHIL, 1982:84). في بداية البحث يحدد العامل أجرا لا يمكن أن ينزل تحته يسمى "أجر القبول" معناه أجر أدنى يرى العامل أنه مقبول مقارنة بنوع العمل الذي يبحث عنه. إذا وجد عرض عمل أين يكون الأجر أكبر أو يساوي  $W_0$  (أجر القبول) فإنه يقبل العمل و يتخلى عن البحث، لأنه كلما زاد العامل من معلوماته حول سوق العمل رفع من حظوظه في إيجاد العمل الأفضل بالتالي يرفع من حظوظه في الحصول على أجر مرتفع (DUTHIL, 1982:85).

اهتمت نظرية البحث عن الشغل بتفسير نوع معين من البطالة لا يمكن إيجاده في كل الظروف الاقتصادية، خصوصا في الحالة التي يكون فيها سوق الشغل منعقلا، هذا الانغلاق يدفع بالباحث عن الشغل قبول أي منصب دون تردد، هذا ما دفع بعض كتاب الاقتصاد إلى إضعافها من عدة جوانب أهملتها في تفسيرها لظاهرة البطالة.

#### ب- نموذجي التفرقة والتمييز العنصري و علاقة بيفريدج (Bévrige) :

أول هذه الأفكار ظهرت في نهاية الستينات، وهي لنفس صاحب الفكرة السابقة الأولى ج.س. بيكر (G.S.Becker)، الذي انطلق من فكرة التفرقة التي يحدثها رب العمل في عملية التوظيف. ينطلق التفسير الثاني من فكرة التمييز العنصري التي يمكن أن تأتي من رب العمل، وهو ل. ك. ج. أروو (K.J.Arrow)، أما التفسير الثالث فهو ل. و. بيفريدج (W.Bévrige) الذي جاء بفكرة مفادها أن هناك علاقة بين عدد مناصب الشغل المؤقت و معدل البطالة.

#### ب-1- نموذجي التفرقة والتمييز العنصري :

يعرف التمييز على أنه التفريق بين فوجين اجتماعيين مع تفضيل فوج على حساب الآخر، ويرتكز التمييز على معايير اقتصادية مثل: المستوى التأهيلي، الإنتاجية الفردية. أما التمييز العنصري فله مدلول قانونيا لأكثر منه اقتصاديا لأنه يُفرق فيه عادة حسب معايير ليست اقتصادية.

#### ب-1-1- نموذج التفرقة ج.س. بيكر (G.S.Becker) :

يرتكز هذا النموذج على ظواهر التمييز العرقي، و لكن يمكن تطبيقه على حالات التمييز في سوق الشغل. إذا انطلقنا في التفكير من حالة المنافسة الكاملة على مستوى سوق الشغل أو سوق السلع والخدمات، فإن النموذج يعمل على تفسير البطالة انطلاقا من الفروقات الأجرية الموجودة بين الأفراد الذين لهم نفس الإنتاجية (DUTHIL, 1982:91).

يمثل ج.س. بيكر (G.S.Becker) أذواق المستثمر بدالة منفعة  $U$  من الشكل :

$$U = U(\Pi, L_F, L_D)$$

مع :  $U$  : مستوى المنفعة،  $L_D$  : مستوى التشغيل للفوج المميز،

$\Pi$  : الربح،  $L_F$  : مستوى التشغيل للفوج غير المميز.

و يعرف الربح في المدى القصير كمايلي (DUTHIL, 1982:94) :

$$\Pi = F(L_D + L_F) - W_D L_D - W_F L_F$$

مع :  $F$  : دالة الإنتاج،  $W_F$  : معدل أجر الفوج غير المميز،  $W_D$  : معدل أجر الفوج المميز.

$$U = F(L_D + L_F) - W_D L_D - W_F L_F$$

يمثل  $d$  معامل التمييز ويساوي التكلفة الإضافية التي يدفعها رب العمل مقابل تمييزه، ومن هنا تنتج ظاهرة البطالة حيث أن أرباب العمل يفضلون فوجا على فوج آخر نظرا لعدة معطيات، فالفوج المميز يبقى دائما في دائرة البطالة ويمكن أن يمكث لمدة طويلة. لهذا يعتبر نموذج التمييز نموذجا ذا تفسير جزئي لسوق الشغل لأنه يوافق تقريبا نظرية تقسيم سوق الشغل التي سنراها لاحقا.

النتيجة التي يستخلصها ج. بيكر (G.Becker) هي أنه: كلما كان مستوى التشغيل ضعيفا، كلما أصبح التمييز في اقتصاد ما كبيرا (DUTHIL, 1982:94).



## ب-1-2- نموذج التمييز العنصري (نموذج K.J.Arrow) :

يعتبر نموذج ك.ج.أرو (K.J.Arrow) سنة 1973 امتدادا لنموذج ج.س.بيكر، حيث انطلاقا من نفس فرضيات نموذج بيكر (G.Becker) يوضح أرو أن التمييز يمكن أن يصدر من مصدرين مختلفين: من أرباب العمل كنموذج بيكر، أو من العمال أنفسهم. فالتمييز لا يرتبط بالمعامل الذاتي للتفضيل "d"، ولكن يحسب بدلالة النسبة بين العمال المميزين والعمال غير المميزين داخل المؤسسة (DUTHIL, 1982:96). بإعادة النظر في تحدي دالة التفضيل لرب العمل، يوضح أرو (Arrow) أنه من الأحسن للمؤسسة أن توظف عمالاً من نفس الفوج (المميز أو غير المميز) وأنّ مزج بين الفوجين سيحدث خسارة للمؤسسة، لأن معدلات الأجر لكل الفوجين متساوية، مع العلم أن هؤلاء العمال موزعين على مؤسسات مختلفة. من هنا يحول أرو (Arrow) نظرية التمييز إلى نظرية التمييز العنصري بإشراكها ليس بالتشتت في الأجور، ولكن بتشتت في نوع العمل المشغول. اعتمد النموذجين -سالف الذكر- على استعمال وسائل تحليلية نيوكلاسيكية مثل مفاهيم خاصة بتفضيلات أرباب العمل، عدم دقة سوق الشغل والإنتاجية. استعمال هذه الوسائل سمح بظهور عدة ثغرات استعملها كتاب الاقتصاد لتوجيه انتقاداتهم، فكانت أهمها :

- - حسب د.ل. هيستاند (D.L.Hiestand) (1973): إذا كانت الفروقات في الأجور سهلة الملاحظة فإنه من الصعب جدا تقييم الفروقات في الإنتاجية في قطاع الصناعة، حتى أنه مستحيل في قطاع التجارة و الخدمات، أين تصبح عمليات الإنتاج جماعية (HIESTAND & DUTHIL, 1982:98).
- - الانتقاد الثاني يدفع إلى توسيع تعريف التمييز أين يظهر المحتوى ناقصا لتحليل ظاهرة عدم المساواة في سوق الشغل، حيث يضيف ج.ف. مادن (G.F.Madden) أنّ هناك التمييز في الأجور و التمييز في مناصب و فئات الشغل حسب العمال. (MADDEN & DUTHIL, 1982:98).

## ب-2- علاقة بيفريدج (W.Bévrige) :

رغم أنّ هذه الفكرة قديمة مقارنة بنظرية البحث عن الشغل، إلا أنها تقدم فائدة خاصة مقارنة بالنتائج السابقة، حيث ينطلق بيفريدج (Bévrige) من فكرة أنه يمكن تعريف (تحديد) التشغيل الكامل إحصائيا، عندما تتحقق المساواة بين عدد البطالين و عدد مناصب الشغل المؤقت . و كما هو معلوم فإن البطالة تنتج داخل أي اقتصاد من مدة الحصول على المعلومات الخاصة بسوق الشغل، وكذا تلاقي الطلبين والعرضين للعمل، أو بعدم تناسق ظرفي و نوعي بين الخبرات المطلوبة و المعروضة في سوق الشغل، ومنه يوجد حتما وفي آن واحد عروض وطلبات غير محققة، حيث تطور هذه الأخيرة خلق علاقة عكسية بين معدل مناصب الشغل المؤقتة V ومعدل البطالة U. هذا التحليل لظاهرة البطالة محدود لأنه مبني على فكرة إحصائية، بالإضافة إلى أنه ينطلق من فرضية صعبة التحقيق اعتمدت عليها النظرية النيوكلاسيكية و انتقدت فيها، من هنا أظهرت هذه الفكرة بعض الثغرات التي ركز عليها كتاب الاقتصاد لانتقاد هذا التحليل، أهمها:

## ج- نظريات تقسيم سوق الشغل :

ظهرت نظريات تقسيم سوق الشغل في سنوات السبعينات بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث سمحت دراسات أقيمت في تلك الفترة حول الفقر والتمييز من الوصول إلى فرضية تقول أن هناك فئات مختلفة من العمال والتي لا يمكنها أن تتنافس فيما بينها لعدة أسباب منها: التمييز، الإنتاجية، المكانة الاجتماعية... الخ (GRANGEAS, 1993:105). هذه التقسيمات لا يمكن أن تفسر البطالة مباشرة ولكن يمكن أن تفسر بعض خصائصها (GRANGEAS, 1993:63). هذه النظريات هي :

## ج-1- نظرية ازدواجية سوق العمل (dualisme) :

إن فكرة وجود فئة من المجتمع مكونة من العمال الفقراء و غير المؤهلين، الذين لا يمكنهم الوصول إلى مناصب عمل معينة كانت موجودة منذ القرن 18 في كتب جون ستيوارت ميل (J.S.Mill) (85) (NABBAR & GRANGEAS, 1993). ثم طوّرت هذه الفكرة وأعيد صياغتها في الأدب الاقتصادي المعاصر وأخذت شكل ازدواجية سوق الشغل، و قد طرحت هذه الفكرة لأول مرة سنة 1970 من طرف م.ج. بيور (M.J.Piore)، حيث تقول هذه الفكرة أن هناك نوعين من الأسواق:

**سوق أولي:** ويضم مناصب عمل ذات الأجر العالي و المتميزة بالاستقرار، الإغراء، شروط عمل جيدة، أمان نسبي في العمل و مستقبل مهني. يشغل هذه المناصب الأفراد ذوي الأولويات من الفئة النشطة، وعلاقات العمل في هذه السوق واضحة و مقننة (PIORE & GRANGEAS, 1993:85).

**سوق ثانوي :** يتميز هذا السوق بالعناصر العكسية للسوق الأولي، يضم جميع الأفراد المهمشين (نساء، شباب، مهاجرين...) (GAMBIER, 1982:109)، علاقات العمل فيه: فردية، الأحكام تعسفية، مناصب العمل غير قارة، الأجر رديء، و شروط العمل رديئة. الانتقال من السوق الثانوي إلى السوق الأولي مستحيل لكن العكس ممكن (85) (GRANGEAS, 1993).

إذا افترضنا وجود بطالة، فإنّ تحاليل التقسيم تسمح الأخذ بعين الاعتبار مختلف معدلات البطالة بالنسبة لكل فئة من المجتمع. و الفئة الأكثر تضررا بالبطالة هي تلك التي تنتمي إلى القطاع الثانوي، أين تقلبات العمل تخضع لتقلبات الظروف الاقتصادية، مع العلم أن البطالة تمس اليد العاملة في القطاع الأولي في حالة الركود الاقتصادي المستمر فقط و بنسبة ضعيفة.

و في حالة ما إذا أراد العامل من القطاع الأولي البحث عن عمل في القطاع الثانوي، فإنّ احتمال بقائه في حالة بطالة ضعيف جدا، بالطبع فإنّه-حسب تعريف السوق الأولي- يدخل المنافسة مع عمال لديهم خصائص فردية غير مفضلة للإدماج السهل في سوق الشغل، وبالتالي فإن خطر البطالة ليس نفسه لكل العمال.

تسمّى البطالة التي يفترها السوق المزدوج ببطالة الانتظار، التي تسمى العامل الذي ينتمي إلى السوق الأولي، والذي أقبل من عمله و يرفض البحث عن العمل في السوق الثانوي مثل هذه البطالة يمكن تسميتها بالبطالة الإرادية، و هو ما يحدث كذلك لعمال السوق الثانوي. و منه يتبين أن المرور من السوق الثانوي إلى السوق الأولي مستحيل، فإذا أراد عامل في السوق الثانوي إيجاد عمل في السوق الأولي، فليس له الخيار إلا المرور بفترة بطالة (GRANGEAS, 1993:87). و خلاصة القول أنه يمكن بطريقة غير مباشرة أن يكون ظهور البطالة ناجم عن هذا التقسيم، الذي يرجع إلى آلية سير بعض أقسام السوق (GRANGEAS, 1993:63).

رَكَزَت هذه النظرية على تحليل البطالة الإرادية من جانب طالب العمل، مهمة الدور الأساسي الذي يلعبه رب العمل، لهذا عرفت عدة انتقادات مست أساسا: مدة البطالة التي يمكن أن يقضيها هذا البطل (طالب العمل) و كذا اعتبارها أن سوق الشغل عبارة عن ظاهرة ساكنة (statique).

## ج-2- نظرية المتواجد داخل المؤسسة – الخارج عن المؤسسة (Insiders - Outsiders):

ظهرت هذه النظرية في منتصف السبعينات حيث، انطلقت من الرافض الكلي لفرضيات النظرية النيوكلاسيكية، وجاءت لتفسير لماذا يمكن للأجر أن يكون أكبر من الإنتاجية الحدية للعمل؟.

ارتكزت هذه النظرية على عامل أساسي هو أنه توجد علاقة تفضيل بين رب العمل والعمال الحاليين مقارنة بعارضي العمل خارج المؤسسة (DUTHIL, 1982:126)، حيث اقترح ليندباك و سنور (Lindbeck & Snower) تحليلا مبنيا على أساس التضاد (التناقض) بين الأجور المدمجة في المؤسسة الخاصة بالعمال المتواجدين حاليا فيها (insiders) و البطالين المرشحين للتوظيف (outsiders) (LALLEMENT, 1990:29) العمال الحاليين في المؤسسة (insiders) لديهم معطيات خاصة بهم تستغلها المؤسسات في عملية الإنتاج.

هؤلاء العمال اجتازوا اختبارات الانتقاء (Sélection) عند التوظيف، والتي يمكن أن تكون طويلة الأمد و مكلفة، كما حصلوا على تكوين بعد التحاقهم بالمؤسسة، و هو تكوين مكلف يجب على المؤسسة إهلاكه، زيادة على أن هؤلاء العمال اندمجوا في المؤسسة و قبلوا تنظيمها و أهدافها. كل هذه التكاليف تسمى بتكاليف دوران اليد العاملة. و هو ما يجعل المؤسسة تفضل العمال الحاليين لأنهم مكلفون وتحاول المحافظة عليهم و إذا أرادت أن توظف عمالا آخرين (outsiders) فعليها أن تدفع تكلفة دوران أخرى.

هذه التكاليف كما يراها أوكون (Okun) في كتابه (prices and quantités) (OKUN & GRANGEAS, 1993:65) تعتبر كرسوم إضافية تدفعها المؤسسة، يمكن للعمال المتواجدين في المؤسسة (insiders) أن يتدخلوا في هذه التكاليف، لأن لهم وزنا في المؤسسة يسمح لهم بذلك، و بالتالي لهم سلطة السوق على الأجور. هذا ما يجعل من المستحيل للعمال الذين يرغبون في الحصول على عمل و لو بأجر أقل (outsiders) القيام بمزايدات منخفضة. هذه الوضعية تجعل العمال الحاليين في المؤسسة (insiders) قادرين على المطالبة برفع الأجور-ما دامت هذه الزيادة أقل من تكاليف الدوران- دون الخوف من الإقالة وحتى القيام بإضراب إذا وظفت المؤسسة البطالين (outsiders) عوض رفع الأجور، كما يمكنهم رفض التعاون مع العمال الجدد و مضايقتهم (LALLEMENT, 29) 1990: كل هذه الخطط التي يقوم بها العمال الحاليين (insiders) ترفع من تكلفة الدوران و تضعف من إنتاجية العمال الجدد و تعطل إدماجهم، هذا ما يسمح لهم الحفاظ على عملهم في المؤسسة.

إذن من مصلحة المؤسسة أن تحافظ على عمالها (insiders) بالرغم من أنها تدفع أجور أكبر من التي يطلبها البطالين (outsiders) وهذا ما يخلق البطالة أو ما يسمى بالبطالة الإرادية\*. لم تسلم هذه النظرية من انتقادات كتاب الاقتصاد خصوصا الذين قاموا بدراسات تجريبية، حيث اتضح لهم أنها ضعيفة من عدة جوانب يمكن إبرازها في:

## 2- نظريات ذات توجه كلي

\* إرادية من طرف العمال المتواجدين بالمؤسسة (insiders) أي الذين يحافظون على مناصب عملهم و يفرضون على البطالين

الذين يرشحون أنفسهم للعمل (outsiders) البقاء في البطالة. أي بإرادة من (insiders) يبقى الـ (outsiders) في البطالة.

تعيد هذه النظريات النظر في الفكرة القائلة أن العمل عبارة عن سلعة متبادلة بين العامل و رب العمل مقابل أجر ، حيث تعتبر أن العمل- حقيقة- سلعة، و لكنها سلعة خاصة، لها مميزات تختلف عن باقي السلع، يمكن تبادلها بطرق و تقنيات غير التي تتبادل بها السلع العادية. أهم هذه النظريات نظرية العقود الضمنية و نظرية الأجور الفعالة.

### 1- نظرية العقود الضمنية " نظرية بايلي-آزارياديس" (Baily & Azariadis theory):

تتطلب نظرية العقود الضمنية من مبدأ أن إبرام العقد يكون بين العارض و الطالب للعمل، مقابل خدمة متبادلة (أو مدة التبادل ) بهدف تسيير مخاطر عدم التأكد الموجودة في الأسواق. هذه الرغبة المتبادلة تمكن كل من رب العمل و العامل من التخلص من مخاطر التدفقات العشوائية سواء بالنسبة للأجر الذي يتحصل عليه العاملون أو الربح الذي تتحصل عليه المؤسسات جراء استثماراتها (LAVAL, 1979:84).

عندما تقرر المؤسسة وضع إستراتيجية أو سياسة للعمل –أجر، فإنها ستقدم للعامل سلعة مضمونة، منصب عمل وتأمين ضد الخطر. حيث يصبح من الأمثل لأرباب العمل أن يؤمنوا عمالهم ضد مخاطر التدفقات الأجرية لأنه بالنسبة لهم الوسيلة الوحيدة غير المكلفة لاستقطاب اليد العاملة التي يحتاجونها.

من هنا تختار المؤسسة أو رب العمل عقد العمل الذي يعظم أرباحها تحت قيد تأمين منفعة دنيا للعامل (27) (LALLEMENT, 1990). و بالتالي فإن الرابطة التي تعقد بين رب العمل و عماله عبارة عن عقد ضمني، حيث يقترح رب العمل أجرا مستقرا لأجرائه (مع وجود خطر الإقالة)، ولكن هذا الأجر أقل -نوعا ما- من الذي يجب دفعه في عدم وجود هذا الضمان. في حالة ظروف اقتصادية رديئة، تتعهد المؤسسة بعدم اللجوء إلى تخفيض الأجور (56) (GRANGEAS & LEPAGE, 1993).

هذه الوضعية تسمح للأجراء التمتع بصفة معينة من تعويض التأمين. أما في حالة ظروف اقتصادية جيدة، فإن المؤسسة هي التي تستفيد من علاوات التأمين. هذه الإستراتيجية المتبادلة بين العمال و أرباب العمل تؤدي إلى صلابة (rigidité) الأجور لأنه من منظور هذه النظرية صلابة الأجور إستراتيجية مثلى لمحاربة عدم التأكد، و منه عدم معرفة الجو الاقتصادي مسبقا هو المؤسسة الأولى لنماذج العقود الضمنية (LALLEMENT, 1990:27). بسبب تجاهلها لبعض الحقائق الخاصة أساسا بسلوك طالب العمل و رب العمل، أظهرت هذه النظرية رغم حداثة بعض النقائص، التي قدّم بناء عليها بعض الكتاب انتقاداتهم المتمثلة في:

#### نظرية الأجور الفعالة :

تعتبر هذه النظرية ثورة ، فيما يخص نظريات و تحاليل تفسير اختلالات سوق الشغل، حيث لا تعتبر كالنظرية التي سبقتها المتمثلة في النظرية النيوكلاسيكية، أن الإنتاجية هي التي تحدد الأجر، لكن العكس الأجر هو الذي يحدد الإنتاجية (LALLEMENT, 1990:28).

تركز هذه النظرية على اهتمامات أرباب العمل (المستثمرين)، الذين يحاولون الحصول على أحسن مستوى للعمل بأقل تكلفة. وتأتي هذه النظرية بجواب على السؤال المطروح سابقا، من المستحيل تخفيض الأجور لا لأن العمال الحاليين للمؤسسة (insiders) معارضين لهذا، لكن لأن المؤسسات لا تحصل على فائدة من هذا التخفيض حيث أن أجور أكبر من "الأجر التوازني" تدفع بالعمال الأكثر مهارة وذوي الإنتاجية العالية لوضع ترشيحا تهم لدى مؤسسات أخرى وتغري العمال الذين لهم مناصب عمل في مؤسسات أخرى، السعي قصد الحصول على مناصب عمل لديها (المؤسسة) (GRANGEAS & LEPAGE, 1993:78). هذا ما أثار اهتمام اقتصاديي الأجر الفعال و دفعهم للتفكير في مفهوم "الصدفة المعنوية" : الأجور المرتفعة من المستوى التوازن تحرض عمال المؤسسة على العمل بطريقة نظامية و فعالة.

و قد انطلقت نماذج الأجر الفعال في تحليلها من فكرة أن المؤسسة تواجه مشكلة مركبة بعد توظيف العمال : من الأحسن للعامل أن يدين من مجهوده مع العلم أن رب العمل يريد أكبر إنتاجية ممكنة، والوسيلة الوحيدة للمؤسسات لإيجاد حل لهذا التناقض هي تنشيط أو إنعاش إنتاجية العمال بمنحهم أجورا مرتفعة عن أجور المؤسسات المنافسة. إذن الأجر المدفوع هو أجر فعال لأنه يقنع العمال للرفع من مجهوداتهم بعد التوظيف ليصبح خطر فقدان الأجر منشطا مستمرا (GRANGEAS & LEPAGE, 1993:78). هذا الاهتمام بفرض على أرباب العمل إقامة سياسة أجور محكمة تربط بين الفعالية الفردية للعامل الأجير التي يقابلها الأجر الفعال (المرتفع).

و لتجنب إنتاجية ضعيفة من جانب العمال في عملهم تقترح كل مؤسسة مستوى من الأجور تعتقد أنه أكبر من أجر السوق، و بما أن كل المؤسسات لديها تقريبا نفس الإستراتيجية في التفكير يصبح الأجر الحقيقي لسوق الشغل أكبر من الأجر الفالراسي\* ومن هنا تظهر البطالة (GRANGEAS & LEPAGE, 1993:78).

انطلاقا من فكرة الأجر الفعال نجد في الأدبيات الأنجلوساكسونية على الأقل ثلاثة اتجاهات لتفسيرها:

1. بالنسبة للنوع الأول من التحليل، من مصلحة المؤسسة أن تدفع لعمالها أجر أكبر من الأجر المتوسط الموجود في سوق العمل وهذا لإقناع العمال بعدم مغادرة المؤسسة، أما فيما الأجير من المكلف له ترك عمله لأن هذا المنصب ذو أجر أفضل من مناصب العمل الأخرى التي يمكن للأجير أن يشغلها، و منه تكلفة الفرصة ترتفع كلما انخفض التشغيل الإجمالي بارتفاع الأجر المتوسط في سوق الشغل و بالتالي تفسر وجود بطالة دائمة من النوع الإرادي؛
2. عندما يكون العامل في حالة البحث عن العمل و يقترح مستوى ضعيف من الأجر فإن رب العمل (المؤسسة) يشبه الأجر الضعيف بالإنتاجية الضعيفة، هذا ما يمكن أن ينتج سلوكات تؤدي إلى بطالة طويلة المدة؛
3. تبحث المؤسسات عن تجنب هروب يدها العاملة عندما تكون هذه الأخيرة قد تحصلت على تكوين داخل المؤسسة، هذا من أجل إهلاك تكلفة التكوين وإغراء الأجراء بعدم منح خبرتهم لمؤسسات أخرى. في هذه الحالة على المؤسسات تطبيق سياسة الأجور المرتفعة، التي تمكنها من الحصول على معدل ضعيف من دوران اليد العاملة أو حتى خلق سوق داخلي بداخلها (LALLEMENT, 1990:28).

أهملت هذه النظرية متغيرة جديدة ظهرت في سوق الشغل منذ سنوات عديدة، و التي لها دور لا يستهان به في هذا السوق، من هذا المنطلق تلقت هذه النظرية رغم حداتها بعض الانتقادات تمثلت أساسا في:

ان اقتصاديو العمل يرجعون ضعف هذه النظرية إلى وجود نقابات عمالية تدافع عن مصالح العمال حتى وان لم يبذلوا جهدا كافيا (LALLEMENT, 1990:28)، خاصة في الدول المتخلفة أين نجد أن قوة النقابات العمالية كبيرة ويمكنها فعلا أن تتدخل في تحديد أجور العمال.

### نتيجة:

ما يمكن استنتاجه أن جل هذه النظريات والنماذج حاولت أن تصوغ لنا الطلب على العمل بتحديد مختلف المحددات التي تؤثر فيها، بدأ من الكلاسيك ومرورا بماركس فكينز إلى نماذج النيوكنزيين وانتهاء بنماذج النيوكلاسيك فالنماذج والنظريات الأخرى حيث يمكن تلخيص كل محدداتها والتي تعبر عن متغيرات في:

$$N^d = f(W/P, I, R, Y, T, n)$$

حيث:  $N^d$ : الطلب على العمل  $W$ : تمثل الأجر الاسمي (النقدي)،  $n$ : تمثل حجم السكان  $W/P$ : الأجر الحقيقي،  $I$ : الاستثمار،  $R$ : التضخم،  $Y$ : الدخل و  $T$ : التكنولوجيا

### 3. الإطار التطبيقي: بناء دالة للطلب على العمل لحالة الجزائر

#### 3-1- أهم المشكلات التي تعترض البناء:

بعد معرفة المتغيرات التي تؤثر في الطلب على العمل نظريا نواجه هنا عدة مشكلات في تطبيقها تتعلق أساسا بـ:

**أولاً:** معرفة ما يقابل متغيرات النموذج النظرية من متغيرات بقيم واقعية.

**ثانياً:** عند تمثيل قيم هذه المتغيرات في منحنيات منفردة (بين متغير تابع وآخر مستقل) أو مجتمعة (بين متغير تابع وباقي متغيراته المستقلة) الشيء الذي يثبت أو ينفي لنا مدى توافق ما هو نظري بما هو تطبيقي واقعي؛

**ثالثاً:** معرفة النمذجة الصحيحة لدالة الطلب على العمل؛

#### 3-1-1- معرفة مقابلات متغيرات النموذج:

فهناك من يمكن استخراج قيمها من حسابات المحاسبة الوطنية التي تمثل طريقة محاسبية تستخدم نتائج النظرية الاقتصادية مع المعطيات الإحصائية الخام من أجل إعطاء صورة رقمية، ولكنها مبسطة (اقاسم وقدي، 1994: 25) مثل الدخل  $Y$  الذي يمكن اعتباره ممثلا في الناتج الداخلي الخام ( $GDP$  أو  $PIB$ ) والاستثمار  $I$  الذي يمثل مجموع كل من التراكم الخام للأصول الثابتة والتغير في المخزون (أي  $I_t = ABFF + \Delta S$ ) كما أن من المتغيرات من نعبر عليها بمعدلات أو متوسطات سنوية (خاصة وأن المعطيات سنوية) كمعدل التضخم ويبقى منها من نجد له صفة تعبر عن معناه الكلي، على أن نفترض أن التكنولوجيا  $T$  تمثل نفقات التجهيز (من النفقات العامة)

#### 3-1-2- تمثيل، تحليل وتفسير الطلب على العمل ومحدداته (Représentation and Expliain):

##### ا- وضعية الطلب على العمل في الجزائر:

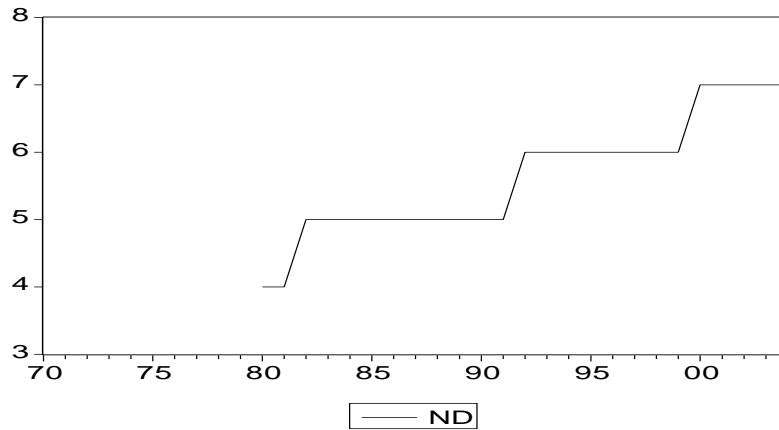
\* التوازن الفالراسي: يسمى كذلك التوازن العام يخص اقتصاد نظري مكون فقط من أسواق المنافسة التامة و البحة. في هذا الإطار

كل دالة عرض أو طلب خاصة بسلعة ما هي بدلالة سعر كل السلع الأخرى، يوجد شعاع أسعار يحقق التوازن على مستوى جميع الأسواق مرة واحدة.

إن الطلب على العمل ازداد من 2567000 طلب سنة 1970 إلى 9469946 طلب سنة 2004، ه ذا يوضح أن الطلب عليه تضاعف بـ 04 مرات وبمتوسط 6470965,33 طلب وانحراف معياري 2063681,53 أي بنسبة تغير (درجة تقلب) تعادل 31,89 بالمائة خلال فترة الدراسة.

يوضح منحنى طالبي العمل (في الشكل رقم 02) أنه بقي مرتفعاً منذ 1970 إلى 2004 وذلك مع تطور حجم السكان، خاصة وأن طالبي العمل هم الذين يمثلون الفئة النشطة من السكان.

شكل رقم (02): منحنى تطور الطلب على العمل بين 1970-2004



**المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج EvIEWS**

فقد لوحظ تطور عدد السكان القادرين على العمل سواء من حيث هيكلهم، مستوى تعليمهم وفئاتهم العمرية وحسب بيئتهم السكانية في الفترة ما بين (1978-1998) لوحدها قدرت زيادتهم بـ 3.9% سنوياً وهو ما يعادل أزيد من 270000 طلب على العمل وخلال الفترة (1997-2000) وصل التطور إلى مستوى متراكم بلغ 789000 طلب على العمل وخلال الفترة (1997-2000) وصل التطور إلى مستوى متراكم بلغ 789000 طلب على العمل بمعدل متوسط بلغ 3.15% سنوياً أي ما يقدر بـ 263000 طلباً إضافياً سنوياً، في حين أن صافي مناصب الشغل قدرت بـ 555000 (أي: 185000 منصب في السنة) وقد ارتفعت نسبة تغطية الطلب لعرض العمل 70.30% أو بعبارة أخرى من بين 263000 طالبين لفرص عمل جيدة ما يقارب 78000 شخص لا يمكنهم أن ينسجموا في الحياة النشيطة وبالتالي أنظموا إلى المخزون المرتفع للعاطلين عن العمل (CNES, 2002:11).

تطور المجتمع النشط يظهر مشاركة عدد متزايد من المجتمع الحضري على الريفي من كلا الجنسين ولجميع الفئات العمرية في القوى العاملة النشيطة حيث إجمالي النشاط (عدد السكان النشطين من مجموع السكان) ارتفع من 23.60% عام 1978 إلى 27.90% عام 1998، هذا التطور المتصاعد لمؤشر النشاط على الرغم من أنه في الحد الأدنى إلا أنه ينبغي أن يؤدي إلى تحسن الظروف المعيشية للأسرة تحسين الظروف المعيشية للأسرة. أما فيما يتعلق بمعدل النشاط لم يتغير إلا قليلاً خلال السنوات الماضية، فحسب نوع الجنسين فإن صافي نسبة عمالة النساء تضاعفت تقريباً حيث انتقلت من 8.7% عام 1987 إلى 17% عام 1998 ومع هذا تبقى هذه النسبة ضعيفة نسبياً مقارنة مع بعض البلدان المتماثلة للجزائر (كتونس-إيران-المغرب...) وبالنسبة للذكور انخفض معدل صافي النشاط إلى 80.07% عام 1998 بنسبة 5% مقارنة بعام 1978 ويعتبر هذا نتيجة مباشرة لتدهور سوق العمل الذي أثر بشكل كبير على الرجال من خلال تسريح عمال المؤسسات العمومية.

أما حسب السن، نلاحظ من خلال إحصائيات عامي 1998 و2000 تزايد عدد القادرين على العمل من النساء بمعدل سنوي متوسط متسارع بـ 10% هذا يفسر بعوامل عديدة لاسيما تعميم التعليم الإلزامي إلى جانب عوامل أصغر سناً نسبياً من الرجال، إذ لوحظ مثلاً أنه في عام 2000 ما لا يقل عن 56% من النساء الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة وحوالي 24% تنتمي إلى الفئة العمرية 25-29 سنة و 21% في الفئة العمرية 20-24 سنة و 11% في فئة أقل من 20 سنة وأكبر من 30 سنة عند الحديث عن طلب على العمل يجري التحديث عن ما تحقق من توظيفات للمجتمع النشط خلال هذه الفترة.

وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة الطلب على العمل بقيت متنامية فقد قدر العدد بـ 8568221 طلب في سبتمبر 2001 منهم 84.97% يمثلون ذكورا و 15.03% يمثلون إناثاً لذلك استخدمت آليات لتنظيم سوق العمل تمثلت في :

- ✚ - الإحالة على التقاعد وهذا بتقديم تعويضات للذين يرفضون التقاعد المسبق؛
- ✚ - إلغاء المناصب المالية إثر الاستقالات والطرود والإحالة على الاستدياع في سنة 2000 أحيل 13330 موظف على التقاعد المسبق.

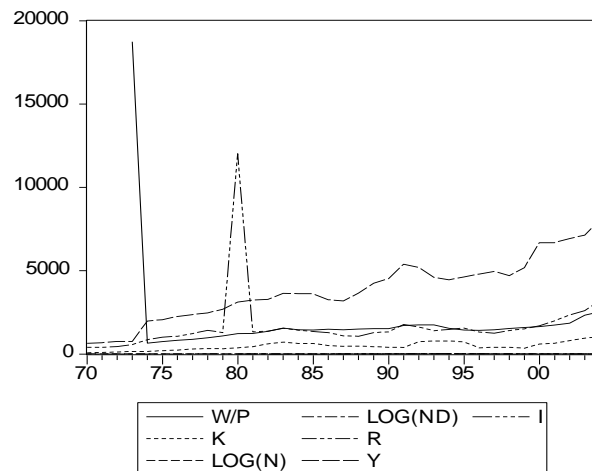
ب- علاقة الطلب على العمل في الجزائر بمحدداته:



عند تمثيل الطلب على العمل مع المحددات أو المتغيرات<sup>1</sup> التي من المحتمل أن يكون لها تأثير عليه تبدو لنا جميع هذه المتغيرات في ارتفاع على غرار الطلب على العمل، فالدخل الوطني انتقل من 650.11 مليون دج سنة 1970 إلى 8032.46 مليون دج سنة 2004 وهـ ما يعني أن حجم الدخل تضاعف بمقدار 12 مرة و ارتفع حجم الاستثمارات من 403.3 مليون دج سنة 1970 إلى 3199.05 مليون دج سنة 2004 وهـ ذا ما يعني أن الاستثمارات صعدت بمقدار 08 مرات.

معدلات التضخم ارتفعت من 4.8 % سنة 1970 إلى 6.2 % سنة 2004 وهـ ما يعني أن حجم التضخم تضاعف بقيمة 1.29 مرة ، وزاد حجم التكنولوجيا (ممثلة في نفقات التجهيز) من 616.9 مليون دج سنة 1970 إلى 3646.7 مليون دج سنة 2004 كقيمة حقيقية، وهـ ذا ما يعني أن فاتورتها ارتفعت بمقدار 476 مرة ، كما ان حجم السكان ارتفع من 13746200 نسمة سنة 1970 إلى 32365800 نسمة سنة 2004، هـ ذا يوضح أن عدد السكان تضاعف بأكثر من مرتين. ارتفع الأجر (ممثلا في الكتلة الاجرية) من 464654 مليون دج سنة 1973 إلى 1524610 مليون دج سنة 2004، هـ ذا يوضح أن حجم الكتلة الاجرية تضاعف بأكثر من 03 مرات

شكل رقم (03): تمثيل منحنيات تطور الطلب على العمل ومحدداته بين 1970-2004



#### المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviews

إن زيادة الدخل الوطني وزيادة حجم الاستثمار تؤدي إلى الخفض من الطلب على العمل، ويؤدي زيادة حجم التكنولوجيا إلى أن يفقد العمال وظائفهم ومن تم زيادة البطالة والطلب على العمل لكن الملاحظ حسب حالة الجزائر أن كل ذلك لم يحدث مما يدل على أن هناك خلافاً في الاقتصاد.

زيادة حجم السكان يؤدي إلى زيادة الفئات النشيطة الطالبة للعمل وهنا يجب أن نشير إلى أن حجم السكان ( $n_t$ ) في الجزائر على الرغم من بقائه في صعود لكنه بقي بمعدل نمو سكاني منخفض (إذ من 3.27 % سنة 1980 انتقل إلى 2.51 % سنة 1990 ووصل إلى 1.43 % سنة 2000 وهو يقارب 1.5 % حتى سنة 2008)، وأسباب ذلك عديدة تتعلق خصوصاً بإحجام الشباب عن الزواج وعمليات تنظيم النسل بسبب غلاء المعيشة على ما ذكرنا وانتشار فكرة الأسرة النووية<sup>2</sup> وغيرها. الزيادة البطيئة للسكان في الجزائر قابلها زيادة في الطلب على العمل بنسبة أكبر، هذه الزيادة تؤدي حسب منحنى فيليبس إلى انخفاض التضخم وقد أثبتت الدراسات صحة هذا الطرح على حالة الجزائر (تومي، 1995: 125-168)، أما الزيادة في الأجور تؤدي إلى زيادة الأشخاص الطالبين على العمل وهـ ما حدث في حالة الجزائر. وعليه يظهر مبدئياً أن تمثيل الطلب على العمل مع محددهات يظهر لنا نوعاً من التناقضات ( النظرية على الأقل) بينما يثبت لنا صحة بعض الافتراضات الأخرى.

#### 3-1-3- محاولة نمذجة الطلب على العمل في الجزائر للفترة (1970-2009):

##### أولاً/ إيجاد الصيغة الرياضية للطلب على العمل:

كما هو متعارف عليه فإن أول ما نبدأ به هو تحديد المتغير الداخلي ( وهـ التابع هنا) والمتغيرات الخارجية (وهي المستقلة) ، وحيث أن المتغير الداخلي يمثل الطلب على العمل  $N^d$  وتتمثل المتغيرات الخارجية في  $W/P, I, R, Y, T$  و  $n$  ،

<sup>1</sup> - علماً أننا أدخلنا اللوغاريتم عليه وعلى متغير حجم السكان قصد تدنئة قيمهما ومن تم نتمكن من رسم منحنيهما مع منحنيات بقية المتغيرات ببرنامج EViews.

<sup>2</sup> - وهي الأسرة التي تتكون من الزوجين أو من أحدهما فقط.

لذلك نقوم بالتجربة في كل مرة على مجموعة من النماذج باستعمال برنامج *Eviews* حتى الحصول على الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج الصحيح الخالي من المشاكل القياسية (كالتعدد الخطي- الارتباط الذاتي للأخطاء- اختلاف التباين):  
\* النموذج الأول:  $N^d_t = B_0 + B_1. W/P_t + B_2. I_t + B_3. R_t + B_4. Y_t + B_5. T_t + B_6. n_t + \varepsilon_t$

Excluded observations: 4 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8021835.	2252072.	-3.561980	0.0020
W/P	-2137.057	2133.966	-1.001448	<b>0.3286</b>
I	-97.00162	146.1949	-0.663509	<b>0.5146</b>
R	37616.71	37539.55	1.002055	<b>0.3283</b>
Y	1051.041	586.8937	1.790855	0.0885
T	-4112.440	2522.827	-1.630092	<b>0.1187</b>
N	0.544403	0.154392	3.526115	0.0021
R-squared	0.862546	Mean dependent var		4937900.
Adjusted R-squared	0.821309	S.D. dependent var		3394510.
S.E. of regression	1434922.	Akaike info criterion		31.40953
Sum squared resid	4.12E+13	Schwarz criterion		31.74549
Log likelihood	-417.0287	F-statistic		20.91713
Durbin-Watson stat	0.798146	Prob(F-statistic)		0.000000

حسب هذا النموذج يبدو لنا من خلال قيمة احصائية ستيتودنت "t" ان معالم كل من الاجر الحقيقي- الاستثمار- التضخم – التكنولوجيا ليس لها معنوية احصائية ما يعني ان متغيراتها لا تؤثر في الطلب على العمل بشكلها المفرد، كما ان هناك ارتباط ذاتي للأخطاء موجب، فاحصائية DW المحسوبة تبدو صغيرة جدا ( لا تقترب الى 2 ويمكن مقارنتها مع الجدولة) وبالتالي للخذ بالنموذج لابد من تصحيحه أولا.

\* النموذج الثاني:  $N^d_t = B_1. W/P_t + B_2. I_t + B_3. R_t + B_4. Y_t + B_5. T_t + B_6. n_t + \varepsilon_t$   
بعد نزع المعلمة الثابتة من النموذج نحصل على:

Excluded observations: 4 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	t			
W/P	-4662.356	2511.157	-1.856657	0.0774
I	-285.8208	169.9831	-1.681466	0.1075
R	40170.08	46826.58	0.857848	0.4007
Y	2512.722	523.4837	4.800000	0.0001
T	-3961.955	3147.090	-1.258927	0.2219
N	0.126641	0.125268	1.010957	0.3235
R-squared	0.775347	Mean dependent var		4937900.
Adjusted R-squared	0.721858	S.D. dependent var		3394510.

S.E. of regression	1790238.	Akaike info criterion	31.82673
Sum squared resid	6.73E+13	Schwarz criterion	32.11469
Log likelihood	-423.6608	F-statistic	14.49546
Durbin-Watson stat	1.012238	Prob(F-statistic)	0.000003

لا يزال النموذج سيئا حيث أن بعضا من معالمه دون المعنوية الإحصائية وهي معالم متغيرات: الأجر الحقيقي<sup>3</sup> - الاستثمار - التضخم- التكنولوجيا وحجم السكان، كما أن إحصائية DW لازالت بعيدة عن العتبة المطلوبة.

\* النموذج الثالث:  $LOG(N^d_t) = B_1. W/P_t + B_2. I_t + B_2. R_t + B_2. Y_t + B_2. T_t + B_k. n_t + \varepsilon_t$  بإدخال اللوغاريتم على المتغير الداخلي مع ترك المعلمة الثابتة منزوعة نحصل على النتائج التالية:

Dependent Variable: LOG(ND)				
Excluded observations: 4 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficien	Std. Error	t-Statistic	Prob.
		t		
W/P	-0.004769	0.006314	-0.755325	0.4584
I	-0.000655	0.000427	-1.532894	0.1402
R	0.164254	0.117744	1.395004	0.1776
Y	0.002590	0.001316	1.967709	0.0624
K	-0.012851	0.007913	-1.624015	0.1193
N	5.76E-07	3.15E-07	1.828976	0.0816
R-squared	0.589142	Mean dependent var		12.00268
Adjusted R-squared	0.491319	S.D. dependent var		6.311536
S.E. of regression	4.501508	Akaike info criterion		6.039832
Sum squared resid	425.5350	Schwarz criterion		6.327796
Log likelihood	-75.53773	F-statistic		6.022509
Durbin-Watson stat	0.832044	Prob(F-statistic)		0.001315

لا زال النموذج سيئا لنفس الأسباب السابقة مع تسجيل انخفاض في قيمة فيشر " F " والتي كلما زاد انخفاضها دل على أن معالم النموذج ليس لها معنوية إحصائية في مجملها.

\* النموذج الرابع:  $N^d_t = B_1. W/P_t + B_2. I_t + B_2. R_t + B_2. Y_t + B_2. T_t + B_k. LOG(n_t) + \varepsilon$

بإدخال اللوغاريتم هذه المرة على المتغير الخارجي المتمثل في حجم السكان بسبب كبر قيمه مقارنة بقيمة المتغيرات الخارجية الأخرى مع نزاع المعلمة الثابتة نحصل على النتائج التالية:

Excluded observations: 4 after adjusting endpoints				
--	--	--	--	--

<sup>3</sup> - علما أننا نقبل بالمعنوية الإحصائية لكل معلمة كان احتمال قيمة ستيودنت فيها اقل أو يساوي 5% حسب برنامج EVIEWS

Variable	Coefficient t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
W/P	3092.163	854.2405	3.619780	0.0047
I	-1266.790	607.3677	-2.085705	0.0636
R	-19102.03	9557.482	-1.998647	0.0736
Y	538.4809	138.6641	3.883348	0.0030
K	315.5363	709.4686	0.444750	0.6660
LOG(N)	-46696.27	47878.50	-0.975308	0.3524
R-squared	0.949840	Mean dependent var		
		4973072.		
Adjusted R-squared	0.924760	S.D. dependent var		
		1148273.		
S.E. of regression	314971.2	Akaike info criterion		
		28.43835		
Sum squared resid	9.92E+11	Schwarz criterion		
		28.72807		
Log likelihood	-221.5068	F-statistic		
		37.87215		
Durbin-Watson stat	2.810412	Prob(F-statistic)		
		0.000003		

DW لا يزال النموذج سيئا لنفس الأسباب السابقة مع تسجيل انخفاض احتمالات قيم ستيونزنت لأغلب المعالم وارتفاع قيمة DW عن قيمة 02 مما يدل على أن هناك ارتباط ذاتي للأخطاء لكن بقيمة سالبة.

\* النموذج الخامس:

$$LOG(N^d_t) = B_1 W/P_t + B_2 .I_t + B_2 .R_t + B_2 .Y_t + B_2 .T_t + B_k LOG(n_t) + \varepsilon$$

بإدخال اللوغاريتم هذه المرة على المتغير الداخلي والمتغير الخارجي المتمثل في حجم السكان بسبب كبر قيمهما مقارنة ببقية المتغيرات الخارجية الأخرى مع نزع المعلمة الثابتة نحصل على النتائج التالية:

Dependent Variable: LOG(ND)				
Excluded observations: 4 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
W/P	0.000746	0.000193	3.861736	0.0032
I	-0.000281	0.000137	-2.044957	0.0681
R	-0.004512	0.002161	-2.088092	0.0633
Y	3.33E-05	3.14E-05	1.063082	0.3127
T	-0.000126	0.000160	-0.784927	0.4507
LOG(N)	0.852872	0.010825	78.78483	0.0000
R-squared	0.925705	Mean dependent var		
		15.39711		
Adjusted R-squared	0.888557	S.D. dependent var		
		0.213326		
S.E. of regression	0.071215	Akaike info criterion		
		2.166230		
Sum squared resid	0.050716	Schwarz criterion		
		1.876509		
Log likelihood	23.32984	F-statistic		
		24.91954		

Durbin-Watson stat	1.892598	Prob(F-statistic)	0.000024
--------------------	----------	-------------------	----------

نلاحظ أن مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء قد نزع تماما، مع بقاء معالم متغيرات : الاستثمار - التضخم - الدخل الوطني دون المعنوية الإحصائية مما يعني أن متغيراتها لا تؤثر في النموذج مفردة لكنها قد تؤثر في النموذج وهي مجتمعة (لاحظ قيمة فيشر).  
\* النموذج السادس:

$$LOG(N^d_t) = B_0 + B_1 W/P_t + B_2 I_t + B_3 R_t + B_4 Y_t + B_5 T_t + B_6 LOG(n_t) + \varepsilon$$

بإعادة الثابت إلى النموذج الخامس نحصل على النتائج التالية :

Dependent Variable: LOG(NS)

Excluded observations: 4 after adjusting endpoints

Variable	Coefficien t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.77043	7.212892	1.909141	0.0886
W/P	0.000689	0.000174	3.950523	0.0034
I	-0.000356	0.000128	-2.773244	0.0216
R	-0.003257	0.002031	-1.603775	0.1432
Y	0.000122	5.40E-05	2.252207	0.0508
T	1.52E-05	0.000161	0.094836	0.9265
LOG(N)	0.027744	0.432306	0.064176	0.9502
R-squared	0.947120	Mean dependent var		15.39711
Adjusted R-squared	0.911867	S.D. dependent var		0.213326
S.E. of regression	0.063331	Akaike info criterion		-
Sum squared resid	0.036097	Schwarz criterion		-
Log likelihood	26.05003	F-statistic		26.86606
Durbin-Watson stat	2.825764	Prob(F-statistic)		0.000029

حيث نلاحظ عودة المشاكل السابقة من جديد عند تقدير معالم النموذج

### نتيجة:

بعد اختبار مختلف النماذج يتبين لنا أن النموذج الخامس هو أصلحها لتفسير الطلب على العمل كونه خالي من المشاكل القياسية وبالأخص مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، على الرغم من وجود بعض المتغيرات التي لا تفسره وهي مفردة إلا أنه عند اجتماعها كاملة تزيد قدرتها التفسيرية لهذا المتغير.

يبرهن لنا هذا النموذج ما تكلمنا عليه عند تفسيرنا لمنحنيات الطلب على العمل ومحدداته من كون الطلب على العمل  $(N^d)$  يزداد بوضوح بسبب زيادة حجم السكان  $(N)$  وبسبب ارتفاع الأجور الحقيقية  $(W/P)$  - بالنظر لميولها الرياضية "الموجبة" وهذا ما يؤكد طرح الكلاسيك والكينزيين، حيث كلما زاد حجم السكان زاد فئاته النشيطة الطالبة للعمل، كما أنه في سوق العمل يزداد الطلب على العمل بزيادة سعره بمعنى زيادة الأجر الذي يمكن أن يحصل عليه العامل.  
نلاحظ من نتائج النموذج الخامس أيضا أن ميول كل من متغيرات: التضخم - التكنولوجيا "سالبة" ما يعني أنها في علاقة عكسية مع الطلب على النقود - على الرغم من عدم معنوية معالمها - هذه النتيجة لا تتنافى والنظرية الاقتصادية، إذ أن زيادة التضخم تؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل وفقا لمنحنى فيليبس، كما أن زيادة التكنولوجيا في المؤسسة والقطاعات الاقتصادية تجعلها بديلا عن العامل ومن ثم ينخفض الطلب عليه. في حين أن ميل الدخل الوطني موجب "ما يعني أنه في علاقة طردية مع الطلب على العمل (وهذا يؤكد نموذج هارود - دومار) فزيادة الأول تؤدي بالحكومة إلى زيادة الإنفاق على المشروعات الاقتصادية ومن ثم تشغيل عدد جديد من طالبي العمل.  
ثانيا / النموذج الرياضي والواقع الجزائري :



مع زيادة حجم السكان في الجزائر وكذا انخفاض التضخم فيه انتهجت الدولة الجزائرية سياسات عديدة لتوفير مناصب عمل للفئات النشطة في المجتمع وقد مر ذلك على مرحلتين، ففي **المرحلة الأولى** وامتدت منذ الاستقلال وحتى نهاية المخطط الرباعي الثاني في 1979 وتميزت بـ :

◦ الاعتماد على التصنيع المكثف من منطلق أن الصناعة هي وحدها الكفيلة بضممان الاندماج الاقتصادي بين القطاعات وتوفير فرص عمل؛

◦ إعادة هيكلة القوى العاملة من خلال تراجع مكانة الزراعة وتنامي القطاعات الأخرى.

وقد أنجز عن هذه المرحلة دخول العديد من طالبي العمل إلى مؤسسات وإدارات عمومية كل حسب مؤهلاته وخبراته. أما في **المرحلة الثانية** ومع تزايد طلبات العمل من خريجي المؤسسات الجامعية والتكوينية وغيرهم فقد دخل إلى سوق العمل أطراف جدد يمثلون دخلاء عليها وهم:

\* **الأطفال** : بسبب زيادة التسرب المدرسي المتعدد الأسباب وزيادة الفقر؛

\* **المرأة** : إذ على الرغم من اعتبارها تدخل ضمن الفئات النشطة، غير أن عددها زاد بسبب زيادة تعليمها مما جعلها تنافس العنصر الرجالي؛

\* **كبار السن والمتقاعدين** : سبب آليات التقاعد المسبق التي سعت إليها الدولة قصد إعطاء فرص جديدة للشباب الخريج لتحصل على مناصب عمل وتوظف ما تعلمته من علوم نظرية في الواقع، إضافة إلى تحسن الظروف الصحية \* ما جعلت القطاع الخاص يعتمد عليهم نظرا لخبرتهم الطويلة.

هذه الأطراف الجديدة التي هي في نمو متزايد مع تزايد الضغط على طلبات العمل جعل السلطات الجزائرية تفكر في توفير فرص جديدة للعمل ولهذا الغرض اتخذت منحنيين:

**المنحى الأول**: يهدف إلى توفير مناصب جديدة حتى وإن استدعى الأمر الوقوع في بطالة مقنعة وقد خلقت لذلك العديد من الآليات والأجهزة وهي:

#### (1) الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):

تكمّن مهامها الأساسية في تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب من خلال التقريب بين:

✓ أصحاب العمل وهم كل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعين العمومي والخاص؛

✓ طالبي العمل وهم البطالين من كل الفئات.

فتقوم باستقبال طالبي العمل من الجنسين وتسجيلهم حسب مؤهلاتهم ورغباتهم ومن جهة أخرى تستقبل عروض العمل أو تقوم بزيارات إلى أصحاب العمل قصد الحصول على مناصب جديدة.

#### (2) برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE):

وهو برنامج موجه لإدماج الشباب الحاصلين على شهادات جامعية والذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة من خلال تسهيل إدماجهم بغرض اكتساب خبرة تساعدهم على الإدماج النهائي في حالة وجود ذلك على أن لا تتجاوز المدة الممنوحة سنتين (2 سنة) غير قابلة للتجديد (CNES, 1988: 103-104).

#### (3) برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة (TUP.HIMO):

هو برنامج يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة وفي وقت سريع موجه إلى الشباب البطال بدون مؤهلات والمقبلين على العمل لأول مرة بالبلديات، أشغال غابية، الطرقات وغيرها.

#### (4) برنامج المساعدة على الإدماج المهني (DAIP):

هو اقتراح وعقد معنوي لكل الفئات الذين تتراوح أعمارهم بين 18 على 35 سنة يقوم على أساس توفر عروض من المؤسسة لطالبي العمل المسجلين لدى الوكالة المحلية للتشغيل في إطار المساعدة على الإدماج المهني، بحيث يضم هذا العقد ثلاثة (03) فئات هم:

■ حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين؛

■ المهنيين والشباب خريجي التعليم الثانوي؛

■ الشباب الذين ليس لهم تكوين ولا تأهيل على مستوى ورشات البلدية.

على أن تشمل مدة العقد سنة واحدة قابلة للتجديد في قطاع المؤسسات والإدارة العمومية وسنة واحدة غير قابلة للتجديد بالنسبة للتكوين لدى الحرفيين المعلمين.

**المنحى الثاني**: يهدف إلى تشجيع الشباب ذوي المؤهلات على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وذلك بعد منحهم قروض يختلف مقدارها حسب الآلية الموضوعية والتي تنقسم إلى:

#### (أ) الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ):

والتي تمكن مهامها الأساسية في:

▲ تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع؛

▲ إعلام أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة؛

\* - التي جعلت من الأشخاص الواصلين إلى سن الستين (60 سنة) لازالوا قادرين على العمل هو ما جعل بعضا من الدول تفكر في تمديد سن العمل إلى أكثر من 60 سنة.

▲ ضمان متابعة ومراقبة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الانجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.

#### (ب) الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC):

وهو هيئة أنشئت المساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها من جراء التصحيح الاقتصادي والذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة حيث يعمل الجهاز على وضع مهن تسمح للمسرحين من العمل على إعادة دمجهم في مناصب التي تتلائم وطبيعة مهنهم أو تخصصاتهم، كما يدفع التعويضات ويتكفل بتغطيتهم الاجتماعية والصحية.

#### (ج) آلية القرض المصغر:

وهي آلية تقوم بتسيير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) تشمل الفئات العمرية بين 16 و17 سنة وأكثر من 35 سنة لها ثلاثة (03) أهداف تتمثل في (103-104: CNES, 2004):

- البحث عن الاستقرار والتلاوم الاجتماعي بتشجيع رجوع الأشخاص النازحين من الأرياف لأسباب متعددة (أمنية، اقتصادية...);

- زيادة الأنشطة الاقتصادية وإنتاج الثروة وبالتالي الدخل؛

- تحسين المداخل والشروط المعيشية للفئات الدنيا من البطالين.

من خلال هذه الآلية يتحصل المستفيدون على قروض تتراوح ما بين 5000 و400000 دج، و يستفيدون من تخفيض معدل الفائدة حيث يتحمل المستفيد ما قيمته نقطتين من المعدل التجاري أما الفرق فتتحمله الخزينة، وبعد أن بدأ العمل بالآلية منذ سنة 2005 سمح ذلك بإنشاء 6500 منصب شغل في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

#### (د) البرامج المحمولة بقروض خارجية:

عبارة عن برامج محمولة عن طريق القروض الامتياز الايطالي بتمويل حيث تساهم الدولة بقروض غير مسترجع قيمته 30 % قروض من مبلغ المشروع ويساهم المعني بـ40% والباقي 30% قرض بنكي.

#### (هـ) النشاطات الفردية والجماعية:

من خلال إدماج الشباب بتنظيمهم في شكل وحدات أو تعاونيات وقد العمل بها سنة 1990 لكنها تراجعت تدريجيا حتى توقفت تماما سنة 1994 بسبب توقف التمويل البنكي بعدما صارت البنوك تتخوف من إعطاء قروض دون ضمانات سابقة ما جعل العديد من الشباب ممن لا يعيدون قروضها. وزيادة الدخل الوطني في الجزائر،

#### خلاصة:

انطلقنا في هذا البحث نحاول معرفة الرهانات المستقبلية للطلب على العمل في الجزائر بناء على محدداته، ولان محدداته ليست سهلة الحصر، رجعنا إلى النظرية الاقتصادية الكلية (وحتى إلى النظرية الجزئية أحيانا) لنعرف من خلالها ومن دراسات سابقة أهم المحددات التي تحكم الطلب على العمل.

استخدام هذه المحددات خاصة القابلة للقياس (الكمية) على بيانات الاقتصاد الجزائري للفترة ما بين 1970-2004 سمح لنا بصياغة رياضية للطلب على العمل، حيث ثبت لنا في غالب الحالات توافقها والنظرية الاقتصادية، كما سمحت لنا هذه الصيغة باستعمالها للتنبؤ ومن تم مقارنة نتائجها بحالة الطلب على العمل للفترة ما بين 2005-2009، حيث اتضح لنا أن الطلب على العمل شبه لصيق بزيادة حجم السكان وهو متناسب معه.

ولان هذا الأخير في زيادة (على الرغم من معدلاتها المتباطئة) فالطلب على العمل كذلك يتزايد مع تسجيل مجيء طالبي جدد لسوق العمل وهم : الأطفال- وكبار السن والمتقاعدين- على الرغم من عدم سماح القانون لهم-، وكذا زيادة العنصر النسوي مع باقي الفئات النشيطة القادرة على العمل ، وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تضع العديد من البرامج التشغيلية سواء بتوفير مناصب عمل دائمة أو مؤقتة أو تمنح قروضا مالية بغرض إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة.

#### قائمة المراجع:

- 1- المحجوب (ر)، 1971، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة للبلاد الآخذة في النمو، القاهرة: دار النهضة العربية
- 2- أقاسم (ق) وقدي (ع)، 1994، المحاسبة الوطنية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 3- بربيش (أ)، 2007، الاقتصاد الكلي، الجزائر: دار العلوم للنشر.
- 4- بوصافي (ك)، 2006، حدود البطالة الظرفية و البطالة الهيكلية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- 5- حشمان (م)، 2002، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
- 6- صخري (ع)، 2005، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 7- شعباني (إ)، 1997، مقدمة في اقتصاد التنمية، الجزائر: دار هومة.
- 8- شفير (أ)، 2001، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل: حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

- 9- كلو (م)، 2003، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة: دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادة دراسات جامعية تطبيقية دفعات 1990.1991.1992.1993، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 10 -Abraham (F.G), 1977, Fluctuations et croissance dynamique économique, Dalloz, paris, Abraham (F.G) et autres ,\_1998, Dictionnaire Encyclopédique Economie, DALLOZ, FRANCE
- 11 -Angelopoulos (A), 1978, Un plan mondial pour l'emploi, Paris.
- 12 -CNES, 2002, Rapport portant sur évaluation des positives d'emploi, Alger..
- 13- DUTHIL (G), \_1994, Economie de l'emploi et du chômage, Ellipses : PARIS,
- 14- GAMBIER (D) & VERNIERES (M),\_1982, Le marché du travail, ECONOMICA : France,
- 15- GRANGEAS (G) & LEPAGE (J.M)\_1993, Economie de l'emploi , PUF: France ,
- 16- Geredau (A), 1988, Histoire des pensées économiques, les contemporains, collection diriger, ed Sirey,
- 17 - Hamel (B), Sans date, La question de l'emploi et du chômage en Algérie 1970-1990
- 18- LAVAL (B) , 1979, Théories récentes de l'emploi et du chômage, in : revue française des affaires sociales
- 19 - LALLEMENT (M), 1990, Les nouvelles théories de la relation d'emploi, in : les cahiers français, documentation française, N° 246,
- 20 - Medigliani (F), 01/1944, Liquidity preference and The theory of interest and money, vol 12, N°:01 economica, , note 17
- 21 - OKUN (A), Prices and Quantités, pris de: G GRANGEAS & J M LEPAGE
- 22 -ONS, Bulletin de l'Algérie en quelque chiffres, résultat 199 1 ,1992, 1993, 199 4.
- 23- PLIHOU (D), 1990, Les grandes explications macro-économique du chômage , in « les cahiers français », documentation française ,n° 246.
- , in : collection statistiques, Office National des Statistiques : Algérie,
- 24 - VINCENS (J), 1982, Nos aspects, pris de : D GAMBIER, M VERNIERES, Le marché du travail, ECONOMICA : France.
- مواقع الكترونية :
- 25 -Université de Sherbrooke, Perspective du monde, on ligne: [http://perspective.usherbrooke.ca/], 4 /11/2009, USA.